

قضية

كل الممارسات الصادرة عن الأردن بحق اللاجئين الغزيين الموجودين لديها، أو من يرغب من أهل غزة بدخول أراضي المملكة، أخيراً، تعود إلى الأصل المعروف، لحكم عهد إليه من بريطانيا سلسلة مهمات خلال إنشائه. هذه الحكاية تبدأ بالسؤال عن «الهاشميين» والجد الأكبر لهذه السلالة الحاكمة، ثم، ما هو الأردن؟ هذه الدولة، التي توصف بأنها «كيان وظيفي» أنشئ في وقت متأخر ليحل جزءاً كبيراً من مشكلة اللجوء، توغّل اليوم في إهانة الفلسطينيين، والغزيين على وجه الخصوص

عمان: مرحباً بالإسرائيليين.. لا أهلاً بالفلسطينيين

الدراسة ومدة الإقامة في البلد الآتي منها الطالب والغرض الذي يريد من أجله دخول الأردن، والاستفسار عن مصدر الدخل وكيف يصرف على نفسه، وصولاً إلى السؤال عن ارتباط تنظيمي بأي من الفصائل الفلسطينية. يضيف الطالب «ي» أنه علم بعد إرجاعه بتكرار الأمر مع كثيرين أخيراً، حصلوا في أحسن



حالات الإرجاع والتحقيق نشي بوجود قرار لمنع دخول الغزيين

الأحوال على إجابة بأنهم ممنوعون من الدخول «لأسباب أمنية»، برغم أن بعضهم لا يتجاوز عمره التاسعة عشرة، ولا تربطه أي علاقة بفصائل فلسطينية.



وإذا قادت متابعة هذه الحالات من منع الدخول إلى نتيجة، فإن ما يجري أكثر من حرص أمني على «سلامة» البلاد، وخاصة أن عدداً ممن منعوا كانوا قد حصلوا على موافقات سابقة من وزارة الداخلية أو سفارات المملكة، وهو بلا شك إكمال لممارسة القهر على الغزيين خصوصاً، في ظل وجود سلطة فلسطينية لا تتابع شؤون رعاياها في مناطق حكمها، وهي أعجز عن حمايتهم، فكيف إذا تعلق الأمر بالأردن، الذي يربط علاقاته بالسلطة، تاريخ حافل بالصدام مع «منظمة التحرير»، انتهاء بالاتفاق على «السلام» مع إسرائيل... وحماية أمنها.

(الأخبار)

عدد من الطلبة ممنوعون من الدخول برغم أنهم حصلوا على ورقة «عدم الممانعة» (من الويب)



بينما يخصص الأردن أكثر من معبر دخول بري للإسرائيليين الراغبين في دخول المملكة أو العبور منها إلى فلسطين المحتلة، يلاقي الفلسطينيون بجميع أحوالهم القانونية، من سكان القدس والضفة وغزة، أصناف الإهانة والتأخير على المعابر، وخاصة معبر «الكرامة»، الذي يتوسطه الإسرائيليون. كذلك الحال بالنسبة إلى مطار عمان وباقي المنافذ الحدودية. فإذا لم يكن الفلسطيني يحمل الجواز الأردني برقم وطني، فإن مصيره «السين والجيم»، وقد ينتهي به المطاف إلى الترحيل قسراً من دون شرح الأسباب. يفيد عدد من الطلاب، الذين يحملون جواز السفر الفلسطيني الصادر عن السلطة في رام الله، بأنه لم يُسمح لهم خلال الشهور الماضية بدخول الأردن، برغم أن غالبيتهم كانوا يحملون أوراق «عدم الممانعة»، الصادرة من سفارات المملكة في عدد من الدول، وبرغم أن مصادر أمنية أردنية نفت، في وقت سابق، أن تكون حكومتهم قد منعت دخول الغزيين إلى أراضيها، في الوقت الذي اتخذت إجراءات قانونية جديدة بحق الغزيين اللاجئين في الأردن (راجع العدد 2802 في 1 شباط)، فإن الواقع يثبت عكس ذلك.

ليس عند هذا الحد فقط، بل حتى إن عدداً من سكان الضفة المحتلة ممن غيروا عناوين إقامتهم إلى رام الله، ولكنهم من مواليد غزة، يجري التعامل معهم بطريقة أمنية مشابهاة، ويمنعون من الدخول عبر «الكرامة»، وكذلك من الحصول على «عدم ممانعة»، إلا إذا تدخل ضباط

التدقيق في هوياتهم وأخذ بصمات عيونهم، ثم إحالتهم على التحقيق. «هكذا تحقيق بلا تهمة وبلا وجه حق»، يقول الطالب (ع. ي.)، عن رحلته التي امتدت لأكثر من عشرين ساعة. فبرغم حصوله على دعوة رسمية لحضور أحد المؤتمرات في العاصمة عمان ووجود حجز فندقى وكذلك للطيران، جرى إرجاعه إلى المكان الذي أتى منه بعد جلسة تحقيق

تنسيق من الاستخبارات الفلسطينية والأردنية لإعطائهم استثناء للعبور. وبالنسبة إلى الآتين من قطاع غزة، فإن عددهم صار منخفضاً بسبب الإغلاق المتواصل لمعبر رفح، فيما يصل منه الخارجون من خلال معبر «بيت حانون-إيرين»، شمالي القطاع، أي بعد فحص إسرائيلي دقيق وموافقة أمنية مسبقة. أما الآتون عبر المطارات، فإنه يجري

«تسويق» من الاستخبارات الفلسطينية والأردنية لإعطائهم استثناء للعبور. وبالنسبة إلى الآتين من قطاع غزة، فإن عددهم صار منخفضاً بسبب الإغلاق المتواصل لمعبر رفح، فيما يصل منه الخارجون من خلال معبر «بيت حانون-إيرين»، شمالي القطاع، أي بعد فحص إسرائيلي دقيق وموافقة أمنية مسبقة. أما الآتون عبر المطارات، فإنه يجري

فلسطينيو الأردن: لا حياة سياسية والتعاطف مسموح لفظاً



أمني ضد إسرائيل، التي «تربطنا بها اتفاقية سلام»، وهي ديباجة المنظرين لتوعية «الجهلة»، ممن يحاولون تذكر وطنهم. حتى إذا قتل الإسرائيليون على الشبهة أو لأي سبب آخر، مواطناً يحمل الجنسية الأردنية، فلن يفكر أحد في قطع العلاقات، وليس استشهاد القاضي رائد زعيتر إلا أوضح دليل على ذلك، فيما لا يعرف أحد أين انتهت لجنة التحقيق في مقتله.

اليوم، في فلسطين تشتعل انتفاضة

تغض الدولة النظر عن يريد الخروج للمقاتلة مع «داعش»

وقودها شباب من أعمار الزهر، يقدمون بكل بسالة على قتل عدوهم بما توافر من أدوات مطبخ البيت، تحت عنوان «انتفاضة القدس»، التي تركها العرب أمانة لدى «الهاشميين»، وما عندهم وعنها من أحد مدافع.

(الأخبار)

الاعتراض على وجود السفارة الإسرائيلية والتطبيع بينهما يقمعه عادة (من الويب)



2008 و2012، سمح تحت عنوان «التضامن مع غزة» بخروج بعض المسيرات والاحتجاجات. حتى الاعتراض على وجود السفارة الإسرائيلية والتطبيع التجاري والسياسي مع العدو الإسرائيلي، يمر من بوابات أردنية لا فلسطينية، برغم أن مثل هذه النشاطات تنتهي بقمعها عادة. أما في حرب 2014، التي جرت في خضم الصراع الإقليمي في المنطقة، وفي ظل غياب معارضة أردنية حقيقية، فلم تكن مناسبة للتشديد الوطني.

أكثر من أربعة ملايين فلسطيني في المملكة محرومون المشاركة السياسية تحت عنوان فلسطيني، وهم الذين فرضت عليهم الجنسية الأردنية فرضاً ما بعد النكبة الفلسطينية بسنة، باتوا اليوم خارج دائرة الصراع، على خلاف اللاجئين في سوريا ولبنان، الذين غدوا خزان «الثورة الفلسطينية» لعقود. وليست درجة التحديد مقتصرة على النشاط الأمني أو العسكري، بل تشمل جميع أنواع العمل السياسي أو الإعلامي وحتى الخيري.

وفيما تغض الدولة النظر عن يريد الخروج للمقاتلة تحت راية «داعش» أو «جبهة النصرة» في كل من العراق وسوريا، لن يرى وجه الشمس من يفكر بتنفيذ عمل

حُكم عملياً بالإعدام على النشاط الفلسطيني التحرري انطلاقاً من أراضي شرق نهر الأردن، منذ إخراج «منظمة التحرير» منها بداية السبعينيات، ولكن الرصاصة الأخيرة أطلقت على الجسم الفلسطيني السياسي عام 1999 حينما قررت الحكومة الأردنية طرد رئاسة وأعضاء المكتب السياسي لحركة «حماس» من عمان. منذ ذلك الوقت، أي من قرابة خمس عشرة سنة، والعمل السياسي ضد إسرائيل لا يتخطى حدود التأييد والمناصرة لبعض الفصائل الفلسطينية، وعبر بوابات سياسية أردنية، من حركات قومية وصولاً إلى «جماعة الإخوان المسلمين»، في المملكة، التي كان يظهر في بعض احتفالاتها، التي انقطعت أخيراً بسبب تشظي الجماعة، معالم التأييد لـ«حماس».

لكن الخوف كان سيد الموقف في تلك السنوات، ووجود راية لفصيل فلسطيني قد يقود صاحبه إلى السجن. حتى الرقيب الذاتي يُعمل نفسه لدى الفلسطينيين بشأن ما يكتبونه على صفحاتهم في المواقع الاجتماعية. ومع أن حرب عام 2006 بين حزب الله وإسرائيل، كان يمكن أن تكون بوابة للتعاطف وللحديث عن فلسطين، فإن التأثير السلفي القوي وقف بالمرصاد. ثم في أعوام